

المغرب عهد الحماية

يعتبر المغرب من الدول الأخيرة التي سيطر عليها المحتل بشمال إفريقيا، ويعود هذا التأخر إلى وقوفه سدا منيعا أمام الأطماع الاستعمارية طيلة القرن التاسع عشر الميلادي. وقد وقع تحت الحماية الفرنسية والاسبانية من سنة 1912م إلى حدود سنة 1956م.

✓ فرض الحماية ونظام الحكم المباشر على المغرب

- غزو المغرب: جوبهت الحماية بمقاومة شديدة من لدن السكان، فعمدت فرنسا واسبانيا إلى استعمال القوة لفرض سيطرتها على المغرب، ولتضليل الرأي العام رَوَّجُوا فكرة أن هذه العمليات من أجل تثبيت سلطة السلطان فقط، رغم ذلك استمرت المقاومة في السهول والجبال غير مبالين بكثرة جيش الاحتلال المتمرس على الحروب.

- نظام الحكم من المراقبة إلى نظام الحكم المباشر: عملت الحماية على تثبيت مؤسساتها من أجل حكم البلاد واستغلال خيراتها، معتمدة على ما جاء في معاهدة فاس، التي تُخَوِّل للحاكم السلطة التشريعية، وتحرمه من اقتراح القوانين، وتجعل كل الأعمال مرهونة بموافقتها، فنظام الحماية كما قال اليوطي "هو نظام دولة تحتفظ بمؤسساتها الخاصة وبحكومتها، وتدير شؤونها بنفسها بواسطة أجهزتها الخاصة تحت مراقبة دولة أوروبية. فالفكرة التي تسود هذا النظام وتميزه فكرة المراقبة. وهي تخالف فكرة الإدارة المباشرة".

ولكن نظام الحكم تغير من المراقبة إلى نظام الحكم المباشر، إذ أصبحت سلطة الموظفين المغاربة صورية وخير مثال على ذلك سلطة الباشوات والقواد، فيما السلطة الحقيقية أصبحت من اختصاص الموظفين الفرنسيين.

✓ الاقتصاد العصري الاستعماري

- دور البنوك الفرنسية في السيطرة على اقتصاد المغرب: ركزت البنوك الأجنبية مصالحها بالمغرب بعد سنة 1912م، إذ استفادت من ارتفاع نسبة الفائدة على القروض، وسهولة المضاربات، ومن أهمها بنك باريس والبلدان المنخفضة. ولم يقتصر دور البنوك على الاقتصاد فقط، بل تجاوزه إلى توجيه سياسة الحماية تماشيا مع أهدافها، حيث قامت بتهميش استثمار المغاربة وخاصة أعضاء الحركة الوطنية.

- تجهيزات الحماية لاستغلال ثروة المغرب: حتمت الضرورة على دول الحماية القيام بتجهيز البلاد لاستنزاف ثرواتها الفلاحية والمعدنية، إذ قامت بتوسيع شبكة المواصلات من خلال انجاز الطريق الرابط بين أكادير ووجدة عبر الدار البيضاء، وكذلك خطوط السكة الحديدية كخط (خريبكة - الدار البيضاء)، و (اليوسفية - أسفي) لنقل الفوسفاط، و(خط وجدة - جرادة وبوعرفة) لحمل الفحم الحجري والرصاص والمنغنيز، كما جهزت الحماية كذلك ميناء الدار البيضاء الذي أصبح مركزا أساسيا للرواج التجاري، والأنهار لإنتاج الكهرباء وسقي أراضي المحتلين.

- سيطرة المحتلين على المجال الفلاحي: قامت الحماية بتفرقة الأراضي على المحتلين مقابل أثمان بخسة تدفع عبر أقساط، وهناك من باع من المغاربة أرضه لهم بعد تعرضه للضغط والتهديد، وتتميز هذه الأراضي بالخصوبة وشساعة مساحتها كسهل الغرب والشاوية والحوز وسوس وطرفاية، وقد اهتم

المحتلون بالزراعات المدرة للدخل كالقمح الطري والأرز والحوامض والكروم، وبذلك أصبح المغرب يعتمد على الخارج لتناول بعض المواد كالسكر مثلاً، وواجه كذلك مشكلة التسويق بالنسبة للخمور.

- الثروة المعدنية المغربية والتبعية لفرنسا: شرعت الدولة المغربية في استغلال مناجم الفوسفات سنة 1921م عن طريق المكتب الشريف للفوسفات، حيث تضاعف استغلال هذه المادة المطلوبة في الأسواق، مما جعل الفوسفات يشكل قيمة نصف الإنتاج المعدني، وقد تم كذلك استغلال المعادن الأخرى من فحم حجري وحديد ورمصاص وزنك وكوبالت ومنغنيز، كل هذه المعادن كانت تصدر خاماً للخارج، مما ضيع على المغرب أموالاً طائلة، لكن خلال الحرب العالمية الثانية وبعدها، أصبح المغرب قاعدة استراتيجية، إذ تم الاهتمام بصناعة مواد البناء والمواد الغذائية والسمك والنسيج، ويعود النقص في التصنيع إلى السياسة التي تسلكها الدول المحتلة لتكريس مبدأ التبعية الاقتصادية، حيث وصل العجز في الميزان التجاري سنة 1955م حوالي 34%، وتسيطر فرنسا على جل المبادلات المغربية.

✓ تجليات الاقتصاد الاستعماري على اقتصاد وساكنة المغرب

- مكانة الفلاحة والصناعة التقليدية المغربية وسط الظروف الاقتصادية الجديدة: ظلت الفلاحة مهنة مهيمنة بالمغرب رغم هجرة أهل البوادي إلى المدن، اعتمد أصحابها على أساليب عتيقة مما يؤثر سلباً على مردوديتها، وقد كانت الفلاحة قبل الحماية تحقق شيئاً ما حاجيات السكان والتوازن بين الظروف الطبيعية والوسائل التقنية، لكن اكتساح المحتلين للأراضي الخصبة والتحكم في قنوات الري وعدم ملاءمة مشاريعهم للأوضاع التي يتخبط فيها المغرب، أثر بكثير على هذا التوازن، وقد راقب الفلاحون المغاربة أعمال الحماية بحذر شديد خوفاً من الاستحواذ على ما تبقى من أراضيهم. أما الصناعة التقليدية فقد لحقتها عدة أضرار من البضائع الصناعية سواء بالأسواق الداخلية أو خارج المغرب.

- أهم تطور حصل بالمغرب فترة الحماية: عرف عدد السكان بالمغرب فترة الحماية تطوراً ملحوظاً، إذ بلغ عددهم سنة 1952م حوالي 8.700.000 نسمة، لكن رغم هذه القفزة الملحوظة فهي تبقى ناقصة مقارنة مع كل من مصر والجزائر، ويعود السبب لكثرة الوفيات في صفوف الصبيان. وقد أثبتت الإحصاءات أن هرم الأعمار المغربي كان يغلب عليه طابع الشباب، هذا الشباب المنقطع الذي ساهم بقوة في مقاومة المحتل الأجنبي. وقد ظلت المدينة تحتضن أكبر عدد من السكان مقابل البادية، والعدد الكبير منهم يقطن بالمدن الساحلية، فعلى سبيل المثال بلغ عدد سكان مدينة الدار البيضاء سنة 1952م حوالي 680.000 نسمة، وسبب هذا التكاثر يعود للهجرة بعد وقوع خلل بالبوادي، إذ أصبح المحصول الفلاحي لا يواكب نمو السكان.

- ظهور تفاوت الطبقات الاجتماعية: ظهرت بوادر التفكك بالبادية قبل الحماية بسبب انتشار الملكيات الكبرى والاستقرار بالسهول، مما فرض على الفلاحين حرث الأرض المخصصة للرعي، وكذلك تم حرمان سكان الجبل من رعي ماشيتهم بالسهول فصل الشتاء بعد الاستحواذ عليها من لدن المعمارين، نتج هذا التطور عن تفتيت الأراضي الجماعية واستغلالها من لدن القواد وذوي النفوذ. أما المدن فقد اتسعت فيها الهوة ما بين البورجوازيين الكبار المسيطرين على التجارة والمضاربة، والبورجوازيين الصغار المتعاطين للحرف التقليدية، باعتبارها محطة للمراكز الأوربية التي تضم عدداً كبيراً من العمال، ويوجد معظمها بمدينة الدار البيضاء، هؤلاء العمال الذين يتقاضون أجوراً بخسة لا

ترقى إلى تطلعاتهم، وكانوا يعيشون حياة مزرية ودائما مهددين بالطرد، تقطن الغالبية الكبرى منهم بأحياء الصفيح التي نشأت على مشارف المدن، كل هذه الظروف ساهمت في ظهور طبقة العمال. نخلص أن التطور الاجتماعي ساهم في الوعي وإذكاء الحس الوطني لدى الطبقة المتوسطة والكادحة، الشيء الذي شكل خطوة على نظام الحماية فيما بعد.

✓ الكفاح من أجل الاستقلال

- مقاومة الشعب المغربي للحماية: انطلقت المقاومة المغربية ضد الحماية الفرنسية من القرى والمدن، وتجلت بصفة خاصة بمدينة فاس، حيث ثار الجنود وقاتلوا الضباط الفرنسيين، وواجه الفرنسيون كذلك بمراكش ثورة شعبية بزعامة أحمد الهيبة، وفي الأطلس المتوسط، فكل القبائل شاركت في مقاومة المحتل، ومن أبرزها الانتصار الذي حققه موحا حمو الزياني على قوات الاحتلال سنة 1914م بمعركة الهري، وتحركت كذلك المقاومة في الريف بقيادة محمد بن عبد الكريم الخطابي، والتي تعد من أشرس المواجهات التي واجهها الاحتلال ببقاع العالم، إذ حققت عدة انتصارات على القوات الإسبانية، وخاصة انتصار معركة أنوال سنة 1921م، لكن التحالف الفرنسي الإسباني قضى على مقاومة الريف، وتم نفي محمد بن عبد الكريم الخطابي إلى جزيرة "لارينيون" الموجودة بالمحيط الهندي سنة 1926م، أما في الجنوب فقد استمرت المقاومة في تافيلالت إلى حدود سن 1932م، وفي المنطقة الوسطى من الأطلس الكبير إلى متم سنة 1933م، وفي موريتانيا وسيدي إفني إلى غاية سنة 1934م. وقد ظهرت بعد هذه السنة المقاومة السياسية على يد الحركة الوطنية.

- العوامل المساعدة على ظهور الحركة الوطنية المغربية: احتضنت المدن الحركة المناهضة لنظام الحماية التي ساهمت في انتشارها عدة عوامل، نذكر من بينها:

* العامل الفكري: انتشرت الحركة السلفية بالمغرب الداعية إلى التثبث بالدين الصحيح والعقيدة، ونبذ الخرافات التي يرسخها أصحاب الطرق في ذهن الشعب، وقد انتشرت على يد أبي شعيب الدكالي ومحمد بن العربي العلوي، والتي فتحت أعين الشباب على أفكارها الداعية إلى الإصلاح والتحرر ومناهضة الاحتلال للنهوض بالأوضاع المتردية.

* العامل الاقتصادي: أثر اقتصاد الحماية على المجتمع المغربي، وبقى القطاعين الفلاحي والحرفي أكثر تضررا، ومما زاد من تعميق الوضع الأزمة الاقتصادية التي أصابت اقتصاد دول العالم.

* العامل السياسي: ظهر بالمغرب بداية من سنة 1925م عدد من الشباب المثقف الذي تخرج من جامعة القرويين أو من المدارس العصرية، وكان للحركة السلفية دور هام في توجيههم، وخاصة بعد الزيارة التي قام بها شكيب أرسلان إلى مدينة تطوان سنة 1930م، الذي ربط اتصالات مع ثلة من الشباب المثقف، فوجهه إلى العمل السياسي. ويعتبر صدور الظهير البربري بتاريخ 16 ماي 1930م الحدث الرئيسي الذي بلور الحركة الوطنية، وجعلها تقوم بمظاهرات في الشوارع. هذه المظاهرات التي نتج عنها اصطدام مباشر مع سلطات الحماية، والذي لقي ترحيبا محمودا من الساكنة، مما شجعهم على المضي قدما في تنفيذ خططهم.

قامت الحركة الوطنية بأعمال تتجلى في نشر دعوتها بين صفوف الشعب في الداخل والخارج من خلال الصحف والمجلات، ونظمت العديد من الجمعيات الرياضية والثقافية وغيرها لنشر الدعوة الوطنية،

كما دعت إلى الاحتفال بعيد العرش في يوم 18 نونبر من كل سنة، وهو اليوم الذي تولى فيه محمد الخامس العرش من سنة 1927م، وتم تأسيس أول حزب مغربي سنة 1934م تحت اسم "كتلة العمل الوطني"، وطالبت كذلك بالحد من مظاهر الاستغلال ورفع الحكم المباشر، وقد توجه محمد بن الحسن الوزاني على رأس وفد من الكتلة إلى العاصمة باريس لتقديم مطالبها إلى الحكومة الفرنسية سنة 1936م. لكن كل المحاولات باءت بالفشل، وانتهت هذه الحقبة بالمواعجات بين الوطنيين وسلطات الحماية، حيث تم قمع عناصر الحركة الوطنية واعتقال العديد من قادتها، ومن بينهم الزعيم علال الفاسي الذي تم نفيه إلى الغابون لمدة تسع سنوات بداية من سنة 1937م. على إثره عمت موجة من الاحتجاجات كل ربوع البلاد، ووقعت اصطدامات فيما بين الوطنيين وقوات الحماية، التي قامت بأسر حوالي خمسة آلاف منهم، وتعريضهم لأبشع أنواع التعذيب داخل السجون.

- استقلال المغرب بعد الكفاح بقيادة السلطان محمد بن يوسف: برزت أنماط جديدة في الكفاح بالمغرب بعد الحرب العالمية الثانية، إذ نددت جل الأحزاب الوطنية باستحالة تحقيق الإصلاحات تحت ظل الاحتلال، وأصبحت وثيقة المطالبة بالاستقلال التي قدمها المغرب بتاريخ 11 يناير 1944م ركيزة للعمل الوطني، فتقوى نفوذ الحركة الوطنية ووصل إلى الطبقات الحضرية بعد أن كان منحصرًا بين الطبقتين المتوسطة والصغرى، فصار المغرب موحدًا يخوض معركة التحرير الوطني. ومما أذكي أعمال الحركة الوطنية الدور القيادي للسلطان محمد بن يوسف وابنه الأمير المولى الحسن، وقد توجه السلطان محمد بن يوسف إلى فرنسا بعد انتهاء الحرب، مطالبًا بتحرير البلاد، وتوجه إلى طنجة كذلك سنة 1947م لتأكيد وحدة المغرب، فاحتمد الصراع بين السلطان وبين الإقامة العامة التي بدأت تخطط لتعويض نظام الحماية بالسيادة المشتركة لضمان امتيازات تفوق حقوق المغاربة.

لجأ السلطان محمد بن يوسف إلى نهج أسلوب الحوار المباشر مع فرنسا، لكن مؤامرتها التي دبرتها بتعاون مع كبار القواد مثل باشا مراكش التهامي الكلاوي وبعض الطرفين من بينهم عبد الحى الكتاني، ساهمت في نفيه رفقة أسرته بتاريخ 20 غشت 1953م إلى جزيرة كورسيكا، ثم إلى مدغشقر. فكان حدث نفي السلطان بداية نهاية الحماية على المغرب، إذ لجأ السكان إلى العنف والأعمال الفدائية، فظهر جيش التحرير، حينها أصبحت قوات الحماية عاجزة على مواجهة هذه الحركة، ومما زاد الطين بلة عدم اعتراف السلطات الإسبانية بالسلطان غير الشرعي الذي نصبته فرنسا، وتزامن المطالبة بالتحرر بكل من المغرب وتونس والجزائر والهند الصينية، خلالها رضخت فرنسا لأمر الواقع، فرجع السلطان محمد بن يوسف إلى المغرب من المنفى بتاريخ 16 نونبر 1955م، وبعد المفاوضات بينهما تم التوقيع على رفع الحماية بتاريخ 02 مارس 1956م، ثم مع إسبانيا بتاريخ 07 أبريل 1956م، وفي يوم 29 أكتوبر من السنة نفسها ألغى النظام الدولي في طنجة. وتجدر الإشارة إلى أن إسبانيا لم تمثل لما تم التوقيع عليه، وبقيت مهيمنة على الأقاليم الجنوبية التي حررت تدريجيا فيما بعد.